أخبار البحرين

أخبار الخليج

العدد (17776) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 13 جمادى الآخرة 1448هـ - 23 نوفمبر 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

أمر ملكي بمنح أوسمة لعدد من منتسبي الحرس الوطني بمناسبة الذكرى الـ30 لتأسيسه

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم أمرًا ملكيًا رقم (43) لسنة 2026 بمنح أوسمة لعدد من منتسبي الحرس الوطني، وذلك بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الحرس الوطني.

وبموجب الأمر الملكي المنشور في الجريدة الرسمية، منح وسام البحرين من الدرجة الثانية إلى كل من العميد الركن فهد ماجد فهد الرميحي، والعميد طلال عيسى خالد المسلم، والعميد الركن خالد راشد عبدالوهاب الفيحاني.

كما نص الأمر الملكي على منح وسام الكفاءة من الدرجة الأولى إلى كل من النقيب حمد بن محمد بن عيسى آل خليفة، والنقيب مبارك عبدالعزيز سعود آل خليفة.

وجاء الأمر الملكي بعد الاطلاع على الدستور، والمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 1976 في شأن الأوسمة وتعديلاته.

ندب 4 موظفين بالتأمين الاجتماعي للتفتيش على منشآت أصحاب العمل

كتبت: ياسمين العقيدات

أصدر الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني قرارا بندب عدد من موظفي إدارة الشؤون القانونية والتفتيش بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، للقيام بأعمال التفتيش على منشآت أصحاب العمل الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي.

وشمل القرار ندب كل من محمد أحمد المهيزع، وحفصة أنور بوجيري، والجازي علي الكبيسي، وجاسم محمد عاشير، للقيام بأعمال التفتيش على المنشآت الخاضعة للقانون.

ونص القرار على أن يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تنفيذ أحكامه.

تحديث قائمة الإرهاب الوطنية بإدراج 10 أفراد و6 كيانات وحذف كيان واحد

وافق مجلس الوزراء على تحديث قائمة الإرهاب الوطنية لمملكة البحرين، بإدراج 10 أفراد و6 كيانات، وحذف كيان واحد، إلى جانب تنقيح بيانات 219 فرداً و167 كياناً، وذلك بموجب القرار رقم (2-2864) الصادر في جلسته رقم (2864) المنعقدة بتاريخ 9 نوفمبر 2026.

وبحسب القائمة المحدثة بلغ إجمالي المدرجين 215 فرداً و170 كياناً وتنظيماً، إلى جانب 7 قطع بحرية.

وشملت الكيانات والتنظيمات المدرجة في القائمة ائتلاف شباب 14 فبراير، وسرايا الأشتر، وسرايا المقاومة الشعبية، وحزب الله البحريني، وسرايا المختار، وحركة أحرار البحرين.

خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات..

وزير الداخلية يشيد بتحقيق المملكة مراكز متقدمة عالميا في تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية 2026



ترأس الفريق أول الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات، صباح أمس، اجتماع اللجنة، بحضور وزير الخارجية، وزير المواصلات والاتصالات، وزير شؤون مجلس الوزراء، وزيرة التنمية المستدامة، وزير التربية والتعليم، وزير الصناعة والتجارة، الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

وفي مستهل الاجتماع رفع وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بمناسبة ما حققته مملكة البحرين من نتائج متقدمة في تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية لعام 2026، مؤكداً أن هذا الإنجاز يعكس ما تحظى به مسيرة التحول الرقمي من دعم واهتمام، في إطار مسيرة التطوير الشاملة التي يقودها جلالة الملك المعظم.

وأكد أن ما حققته المملكة من تقدم في المؤشرات الدولية يجسد الجهود المتواصلة لتطوير منظومة العمل الحكومي، والارتقاء بالخدمات والأنظمة الإلكترونية، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن اللجنة ماضية قدماً في تعزيز هذه الجهود، بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الشامل.

وأشاد بتقدم مملكة البحرين إلى المركز الرابع عشر عالمياً في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام 2026، متقدمة أربعة مراكز مقارنة بتقرير عام 2024، لافتا إلى ما حققته المملكة من نتائج متميزة، تمثلت في الحصول على الدرجة الكاملة في مؤشرين رئيسيين من أصل خمسة مؤشرات، وفي 14 مؤشراً فرعياً من إجمالي 21 مؤشراً، بما يعكس مستوى التقدم في مختلف مجالات الحكومة الرقمية وفاعلية الجهود الوطنية وتكامل أدوار الجهات الحكومية.

واستعرضت اللجنة تفاصيل تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية لعام 2026، وأبرز ما تضمنه من نتائج ومؤشرات، حيث حققت مملكة البحرين المركز التاسع عالمياً في مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI)، متقدمة 14 مركزاً، مقارنة بتقرير 2024، والمركز الرابع عالمياً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)، متقدمة ستة مراكز، فيما جاءت في المركز الأول عالمياً في مؤشر المشاركة والتفاعل الإلكتروني (PE). وعلى مستوى المدن، حققت المنامة المركز الأول عالمياً في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية (LOSI)، من بين 194 مدينة شملها التقرير، متقدمة 12 مركزاً مقارنة بنتائج عام 2024.

وأكد الوزير أن هذه النتائج تعكس ما تشهده المملكة من تطور في توفير الخدمات الحكومية الرقمية وتيسير الوصول إليها، وتعزيز المشاركة والتفاعل مع الجمهور، إلى جانب مواصلة تطوير البنية التحتية للاتصالات وتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

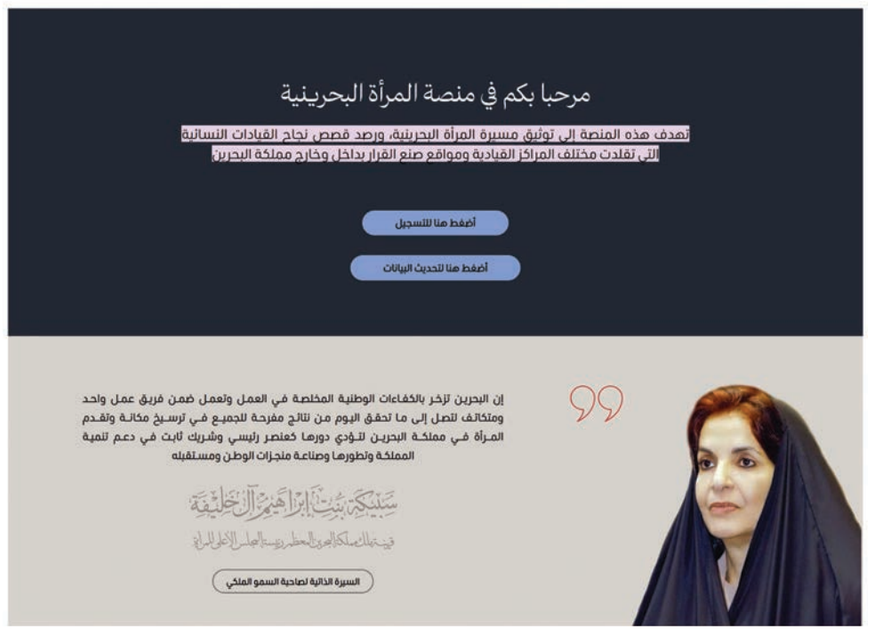
وأشاد بجهود هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في تنفيذ مبادرات التحول الرقمي، وتطوير الخدمات والأنظمة الحكومية، مثمناً تعاون مختلف الجهات الحكومية وتكامل أدوارها في تنفيذ المبادرات والبرامج الوطنية، مؤكداً أن ما تحقق من نتائج متقدمة هو ثمرة للعمل المشترك وتضافر الجهود بين مختلف الجهات. وفي ختام الاجتماع أعرب وزير الداخلية عن شكره وتقديره للوزراء أعضاء اللجنة، وللرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، على جهودهم وتعاونهم وحرصهم على مواصلة العمل المشترك، بما يسهم في مواصلة تطوير منظومة الحكومة الإلكترونية وتحقيق المزيد من الإنجازات الوطنية.

المجلس الأعلى للمرأة يواصل استقبال التسجيل في «منصة المرأة البحرينية الإلكترونية» لرصد القيادات النسائية وإبراز إنجازاتهن

يواصل المجلس الأعلى للمرأة استقبال التسجيل في «منصة المرأة البحرينية الإلكترونية»، الهادفة إلى رصد القيادات النسائية في مختلف المجالات بمملكة البحرين، وتسليط الضوء على مسيرتهن المهنية الرائدة، وإبراز عطائهن وتميزهن في خدمة مجتمعهن ووطنهن، بما يعزز حضورهن في مختلف مواقع المسؤولية والريادة.

وكان المجلس الأعلى للمرأة قد دشن المنصة خلال احتفال يوم المرأة البحرينية، الذي نظمه في الأول من ديسمبر 2024 بالمسرح الوطني، بهدف إتاحة الفرصة لكل امرأة بحرينية لتوثيق بصماتها وجهودها في مسيرة التطوير على المستويين المحلي والدولي، وتحفيز مساهمة المرأة البحرينية في المسيرة التنموية الشاملة للبلاد بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، ورفع نسب المشاركة النسائية في مواقع صنع القرار والريادة، وذلك في إطار التوجيهات السديدة لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.

وتوفر «منصة المرأة البحرينية الإلكترونية» مساحة شاملة للقياديات البحرينيات لتوثيق مسيراتهن المهنية واستعراض أبرز الإنجازات والخبرات التي حققنها في مختلف المناصب التي توليها، وإبراز إسهاماتهن في مجالات عملهن على المستويين المحلي والدولي، بما يدعم جهود المجلس الأعلى للمرأة في رصد الكفاءات النسائية وتوثيق التجارب القيادية الوطنية، والتعريف بالنماذج النسائية الناجحة وما تمتلكه من خبرات وقدرات.



ومنذ تدشينها في ديسمبر 2024، وثقت المنصة بيانات نحو (267) منصباً قيادياً تولته المرأة البحرينية خلال مسيرتها المهنية، موزعة على المجالات الرئيسية التي تغطيها المنصة، وتشمل: عضوات المجلس الأعلى للمرأة، وعضوات السلطة التشريعية، والقياديات في السلطتين التنفيذية والقضائية، والقياديات في القطاع الخاص والمجالات الدولية، والحاصلات على الأوسمة والجوائز، والقياديات في مجال العمل التطوعي، بالإضافة إلى عضوات المجالس البلدية. ويعكس هذا التنوع تعدد مجالات إسهام المرأة البحرينية، وتنامي حضورها في مختلف مواقع القيادة والمسؤولية.

وتسهم المنصة في إبراز قصص نجاح المرأة البحرينية والاستفادة من تجاربها القيادية، بما يشجع الأجيال الجديدة على مواصلة مسيرة التميز والعطاء، ويعزز بناء جيل جديد من القياديات الملهمات والمؤثرات في مجتمعهن وبلادهن، القادرات على تولي زمام المسؤولية في مختلف مواقع صنع القرار، فضلاً عن الدفع بمسيرة تقدم وانخراط المرأة في شتى القطاعات.

كما تسلط المنصة الضوء على إنجازات المرأة البحرينية ومساهماتها المهمة في مجتمعها وبناء وطنها، واستعراض ما تحقق لها من مكتسبات وإنجازات، بما يعزز معالم المرحلة القادمة في قيادة العمل النسائي، وينعكس على مؤشرات تقدم المرأة البحرينية.

ويدعو المجلس الأعلى للمرأة القياديات البحرينيات إلى المبادرة بالتسجيل في المنصة، المدرجة على الموقع الإلكتروني للمجلس عبر الرابط https://www.scw.bh/leaderships، لتوثيق مسيراتهن المهنية وتخليد إنجازاتهن، والمساهمة في دعم جهود رصد الكفاءات النسائية وإبراز دورها في مسيرة التنمية الشاملة بمملكة البحرين.

مسؤول أممي يشيد بإنجازات البحرين في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2026

أشاد رئيس قطاع الحكومة الرقمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، السيد فينتشنزو أكوارو، بالنتائج المتقدمة التي حققتها مملكة البحرين في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2026، بإحرازها المرتبة (14) عالميًا في مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية، كما هنّأ المملكة بمناسبة حصول مدينة المنامة على المركز الأول مكرّرًا عالميًا في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية.

وصرّح أكوارو بأن هذه الإنجازات تعكس الرؤية الملكية السامية والنظرة المستقبلية الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، والتوجيهات السديدة للحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيرًا إلى أن المواطنين والمقيمين في المملكة يلمسون أثر هذه التوجيهات في حياتهم اليومية من خلال خدمات حكومية أكثر تكاملًا وأيسر استخدامًا.

وأثنى رئيس قطاع الحكومة الرقمية بالأمم المتحدة على جهود هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بقيادة الرئيس التنفيذي محمد علي القائد، وفريق الهيئة في ترجمة رؤى وتطلعات القيادة الحكيمة وتنفيذ استراتيجيات الحكومة الرقمية وتطوير خدمات حكومية إلكترونية أسهمت في تيسير وصول المواطنين والمقيمين إليها. كما أشاد بحرص الهيئة والرئيس التنفيذي على تبادل الخبرات والمكتسبات التي حققتها مملكة البحرين مع نظرائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ما أسهم في تعزيز فرص التقدم لهذه الدول في مؤشرات الحكومة الرقمية. واختتم بتهنئة فريق الهيئة وجميع الجهات الحكومية التي أسهمت في تحقيق هذا الإنجاز الوطني.



○ أكوارو.

جدير بالذكر أن مملكة البحرين حققت تقدمًا في تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية لعام 2026، بحصولها على المرتبة الرابعة عشرة عالميًا في المؤشر العام، متقدمة (4) مراكز مقارنة بتقرير عام 2024، وبأعلى قيمة تحققها في تاريخها بلغت (0.9420). كما أحرزت المرتبة التاسعة عالميًا في مؤشر الخدمات الرقمية، و(4) عالميًا في مؤشر البنية التحتية للاتصالات، فيما حصدت المرتبة الأولى عالميًا ضمن مؤشر المشاركة والتفاعل. وعلى مستوى المدن، حققت المنامة المركز الأول عالميًا في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية، في إنجاز يعكس تطور منظومة الحكومة الرقمية في المملكة وتكامل الجهود الوطنية في تطوير الخدمات وتعزيز كفاءتها وإتاحتها للمستفيدين.

أكدت أهمية احترام استقلال القضاء..جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان:

نرفض الاستنتاجات الواردة في بيان خبراء أمميين بشأن قضية التنظيم المرتبط بالحرس الثوري الإيراني

تعرب جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان عن رفضها لما تضمنه البيان الصحفي الصادر عن عدد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأحكام القضائية في قضية التنظيم المرتبط بالحرس الثوري الإيراني، من استنتاجات ترى الجمعية أنها لا تعكس ما رصدته خلال متابعتها للمحاكمة.

وتؤكد الجمعية، استنادًا إلى حضورها ومتابعتها للجلسات التي سبق أن أعلنتها، أنها رصدت إتاحة المجال للدفاع لعرض دفوعه وطلباته، والاطلاع على ملف القضية، ومناقشة الأدلة والشهود. وتشدد على أهمية تقييم إجراءات المحاكمة في ضوء الوقائع الموثقة، مع احترام استقلال القضاء وحق المحكوم عليهم في الطعن وفقًا للقانون.

وترفض الجمعية اختزال القضية في الانتماء المذهبي أو المعتقد الديني، مؤكدة أن تقييم المسؤولية الجنائية يجب أن يستند إلى أفعال محددة وأدلة تخضع للفحص القضائي، مع صون حرية الدين والمعتقد وحقوق جميع مكونات المجتمع دون تمييز.

وفيما يتعلق بادعاءات سوء المعاملة، تؤكد الجمعية ضرورة إحالة كل ادعاء إلى الجهات المختصة لإجراء تحقيق مستقل وفعال، وضمان حماية المشتكين ومساءلة من تثبت مسؤوليته، وإتاحة سبل الانتصاف للمتضررين.

وتعرب الجمعية عن قلقها إزاء ما أوردته وزارة الخارجية بشأن نشر البيان قبل انتهاء المهلة المحددة لتقديم رد مملكة البحرين. وتدعو الخبراء المعنيين إلى دراسة الرد الرسمي والإيضاحات والأدلة ذات الصلة، وإعطائها الاعتبار اللازم عند تقييم القضية وتحديث مواقفهم المعلنة.

وتؤكد الجمعية أن دقة التوصيف المؤسسي تقتضي التمييز بين بيانات الخبراء المستقلين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وبين المواقف الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إذ إن نشر بيانهم على موقع المفوضية لا يجعله تلقائيًا موقفًا صادرًا عنها.

وتجدد جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان التزامها بمتابعة هذه القضية من منظور حقوقي مستقل، والدفاع عن ضمانات المحاكمة العادلة، ودعم التعاون البناء مع آليات الأمم المتحدة على أساس الدقة والموضوعية والحوار، بما يصون حقوق الإنسان ويعزز سيادة القانون.